وهم البداية

الحرية والحتمية
عبر بنية الفعل الإنساني

• Talal Maksad •

» وهم البداية «
الحرية والحتمية عبر بنية الفعل الإنساني

وهم البداية

الحرية والحتمية عبر بنية الفعل الإنساني

محتويات الكتاب

تمهيد

لا يبدأ التفكير الفلسفي من الإجابة، بل من اهتزاز البداهة التي كانت تُعامل بوصفها إجابة سابقة على السؤال. وأكثر البداهات رسوخًا في التجربة الإنسانية ليست ما نعرفه عن العالم، بل ما نعتقده عن أنفسنا حين نفعل.

حين نقول: "اخترت"، يتشكل داخل هذا القول افتراض خفي بأن هناك نقطة انطلاق داخل الذات يمكن أن تبدأ منها الأفعال دون أن تكون مسبوقة بشيء. وحين نقول في المقابل: "كنت مضطرًا"، يظهر افتراض آخر أكثر صرامة، يجعل الفعل امتدادًا لسلسلة سببية مغلقة لا يملك فيها الإنسان إلا أن يكون حلقة داخلها.
بين هذين القولين، تتحدد صورة الإنسان في الوعي اليومي: إما فاعل مستقل، أو نتيجة ضرورية. غير أن كلا الصورتين، رغم تناقضهما الظاهري، تشتركان في شيء أعمق: أنهما تفترضان أن الفعل مفهوم بالكامل من داخل الثنائية نفسها، وأنه لا يحتاج إلى مستوى ثالث لفهم بنيته.

هذا الكتاب ينطلق من رفض هذه الطمأنينة المزدوجة. ليس بهدف استبدالها برأي وسطي، ولا لتقديم صيغة توفيقية بين الحرية والحتمية، بل لإعادة تفكيك الأساس الذي يجعل هذا التقابل يبدو بديهيًا.
السؤال هنا ليس: هل الإنسان حر أم محكوم؟
بل: كيف نشأت هذه الثنائية نفسها كإطار لتفسير الفعل؟

لأن ما يظهر بوصفه "اختيارًا" لا يُعطى في التجربة بوصفه أصلاً مكشوفًا، بل بوصفه لحظة مكتملة داخل سلسلة لا تُرى بالكامل. وما يُفهم بوصفه "حتمية" لا يُعاش كقيد مباشر، بل يُعاد بناؤه نظريًا كصورة كلية لسلسلة من العلاقات غير المرئية.

بهذا المعنى، لا يقدّم هذا الكتاب دفاعًا عن الحرية، ولا تفكيكًا للحتمية بوصفها وهمًا بسيطًا، بل محاولة لفهم البنية التي تجعل كلا المفهومين ممكنين في الوعي نفسه، وكيف يتحول الإنسان داخل هذه البنية إلى كائن يعيش بين تفسيرين لا يستطيع أيٌّ منهما أن يكتفي بذاته.

إن ما نسميه "إرادة" ليس نقطة بداية مطلقة، بل صيغة ظهور متأخرة لعمليات أسبق من لحظة الوعي بها. وما نسميه "قرارًا" ليس خلقًا للفعل، بل لحظة استقرار داخل مسار لم يبدأ عند ظهوره. والوعي، في هذا السياق، لا يقف خارج الحدث ليحكمه، بل يصل إليه بعد أن يكون قد تشكّل بالفعل، ثم يعيد ترتيبه في صورة قابلة للفهم.

لكن هذا لا يعني أن الإنسان وهمٌ خالص، ولا أن تجربته مجرد خطأ في التفسير. بل يعني أن ما يعيشه كوضوح مباشر للفعل هو في الحقيقة نتيجة إعادة تنظيم داخلية لتعدد غير مرئي، وأن هذا التنظيم نفسه هو ما يمنح التجربة شكلها المعقول.

وعليه، فإن ما سيُبنى في الفصول التالية ليس تاريخًا للأفكار، بل تحليلاً لبنية الفعل الإنساني من لحظة ما قبل الرغبة، إلى لحظة تحقق الفعل، إلى لحظة إعادة تفسيره، وصولاً إلى السؤال الأخير: كيف يمكن للإنسان أن يعيش داخل نظام لا يبدأ منه، لكنه لا يخرج منه أيضًا؟

من هذا السؤال يبدأ الكتاب.

الفصل الأول

حدود البداية ــــ في وهم الأصل الإرادي

في الوعي اليومي، تُقدَّم الإرادة بوصفها نقطة انطلاق للفعل: "أردت، ففعلت". هذه الصياغة لا تصف بنية الفعل بقدر ما تعيد تنظيمه في تسلسل سببي خطي يبدو بديهيًا. يفترض هذا التسلسل أن الإرادة لحظة أولى مكتفية بذاتها، تنبثق منها الأفعال بوصفها نتائج مباشرة لسبب مستقل. لكن هذا الافتراض يقوم على اختزال للزمن الفعلي للتجربة.

لأن الفعل لا يُعاش من بدايته، بل يُدرك بعد اكتماله. ما يظهر بوصفه "رغبة" لا ينشأ في لحظة صافية يمكن تحديدها، بل يتكوّن تدريجيًا داخل سياق سابق على الوعي المباشر به. نحن نلاحظ الرغبة عندما تستقر، لا عندما تتشكل. وهذا فرق حاسم، إذ في أغلب الحالات لا نرى التكوّن، بل نرى النتيجة فقط.

من هنا، لا يعمل الوعي كمنتِج للفعل، بل كمجال متأخر لتمثيله. أي أن ما يصل إلى الوعي ليس العملية، بل حصيلتها بعد أن تستقر. نحن لا نشهد كيف يصبح الشيء ما هو عليه، بل نشهده بعد أن أصبح كذلك.

هذا يؤدي إلى خلط منهجي مستمر بين لحظة التكوّن ولحظة الإدراك، فنعتقد أن "أريد" هي بداية الرغبة، بينما هي في الواقع لحظة ظهورها داخل الوعي بعد اكتمال شروطها. بمعنى أدق: نحن لا نبدأ بالرغبة، بل ندركها عندما تصبح قابلة للقول.

يمكن ملاحظة ذلك في التجربة اليومية دون الحاجة إلى افتراضات إضافية، فالإنسان يختار بين رغبات يشعر أنها "له"، لكنه لا يختار الطريقة التي تشكلت بها هذه الرغبات. هنا ينشأ الفرق بين ما نملكه وما نعيشه.

ليس السؤال إذن: لماذا اخترت هذا بدل ذاك؟ بل سؤال أسبق منه: ما الذي جعل هذا "الاختيار" ممكنًا أصلاً داخل بنيتي؟

إذا كانت الإرادة هي أداة الاختيار، فهي لا يمكن أن تكون في الوقت نفسه مصدر ما يُختار، لأن ذلك يفترض وجود إرادة أسبق تُنتج شروط الإرادة نفسها. وهذا يقود إما إلى تسلسل تفسيري غير منتهٍ، أو إلى قبول بداية غير مشروطة بلا أساس، وكلاهما غير كافٍ فلسفيًا.

غير أن تجاوز هذا الإشكال لا يتم بالبحث عن بداية أسبق داخل نفس السلسلة، بل بتغيير مستوى التحليل نفسه.
فما يجعل الرغبة ممكنة، وما يحدد قابلية ظهورها، لا ينتمي إلى لحظة الإرادة، بل إلى مستوى أعمق يسبقها ويضبط شروطها دون أن يظهر فيها مباشرة.

هذا المستوى هو ما يمكن تسميته بالاستعداد التكويني.

لا يُفهم الاستعداد التكويني بوصفه عنصرًا داخل البنية، ولا كسبب يُضاف إلى سلسلة الأسباب، بل كنمط اشتغال يجمع بين البعد المادي للفعل—بوصفه تحققًا داخل نظام فعلي—وبعده التفسيري—بوصفه قابلاً للظهور داخل الوعي في صورة مفهومة.

إنه ليس ما "ينتج" الرغبة بمعنى مباشر، بل ما يحدد كيف يمكن لأي شيء أن يظهر أصلاً بوصفه رغبة.ليس محتوى الفعل، بل شرط إمكانه.
وليس تفسيرًا لاحقًا له، بل البنية التي تجعل هذا التفسير ممكنًا لاحقًا.

بهذا المعنى، لا تكون الإرادة نقطة بدء، بل لحظة متأخرة داخل نظام سبق أن حدد، عبر استعداده التكويني، ما يمكن أن يُراد، وما يمكن أن يظهر داخل مجال الاختيار.

لذلك، ما يظهر كبداية ليس بداية فعلية، بل نقطة ظهور لعملية سبق أن تحددت شروطها داخل النظام دون حضور واعٍ.

الوعي لا يواكب هذا التكوّن، بل يعيد تنظيمه بعد اكتماله في صورة قابلة للفهم، حيث يُختزل المسار في تسلسل يبدو خطيًا: تفكير — قرار — فعل

هذا التسلسل لا يكشف بنية الحدث، بل يعيد تقديمه ضمن أفق إدراكي يسمح بتمثيله، بعد أن تكون التراكمات التي أنتجته—البيولوجية، والتجريبية ، والإدراكية—قد بلغت درجة من الاستقرار جعلت الفعل ممكنًا.

من هنا يمكن إعادة تعريف الإرادة: ليست الإرادة أصل الفعل، بل الصيغة التي يظهر بها الفعل داخل الوعي عندما تستوفي شروطه البنيوية. هي ليست قوة مستقلة، بل شكل من أشكال التمثيل.

وبهذا المعنى، لا يكون "الاختيار" خلقًا من العدم، بل ترجيحًا داخل مجال إمكانات سبق تشكيله. هذا المجال ليس مفتوحًا بلا حدود، لكنه ليس مغلقًا أيضًا، إنه نطاق من الممكنات المتفاوتة في القوة والظهور.

هذا لا يلغي الفاعلية الإنسانية، لكنه يعيد وضعها في موقعها الصحيح. الفعل لا يُنتج من خارج الشروط، لكنه أيضًا لا يُختزل إليها كليًا، بل يحدث داخلها، لا خارجها.

هنا يتغير شكل السؤال الفلسفي نفسه: بدل أن نسأل هل الإرادة حرة أم لا؟ نبدأ بسؤال أسبق: ما الذي يحدد ما يمكن أن يُراد أصلاً داخل هذا النظام؟

وبهذا لا يتم نفي الحرية، ولا تثبيتها بشكل مطلق، بل يتم نقلها من مستوى الأصل إلى مستوى العمل داخل البنية. الحرية لا تختفي هنا، لكنها تتغير في معناها.

الفصل الثاني

ما قبل الرغبة ـــ في حدود الممكن وآلية التشكّل

إذا لم تكن الإرادة نقطة البدء، فإن تحليلها بوصفها أصل الفعل يصبح خطأ منهجيًا. السؤال الفلسفي الأدق لا يتعلق بما نريد، بل بما يجعل الإرادة ممكنة: ما الذي يحدد قابلية ظهور الرغبة قبل تحققها؟

الإحالة إلى "الأسباب" تظل قاصرة. فالأسباب لا تعمل بوصفها قوى مكتفية بذاتها، بل كمحفزات لا تُنتج أثرًا إلا ضمن شروط استقبال محددة. نفس الحدث قد يولّد دافعًا، أو مقاومة، أو لا يُحدث شيئًا يُذكر. هذا التباين لا يُفسَّر بالاختلاف في الحدث، بل بالاختلاف في بنية الاستقبال نفسها.

بهذا المعنى، لا تكون التجربة هي ما يحدد الأثر، بل القابلية البنيوية لأن تتحول التجربة إلى أثر. ما يعمل هنا ليس الحدث، بل شروط تحوّله.

ضمن هذا المستوى، لا تظهر الإمكانات بوصفها احتمالات متساوية، بل كمجال متمايز داخليًا، تتفاوت فيه المسارات في درجة قربها من التحقق، وفي قدرتها على الاستمرار إذا بدأت.
هذا التفاوت ليس عرضيًا، بل ناتج عن نمط اشتغال ما تم تحديده سابقًا بوصفه **الاستعداد التكويني**، لا كعنصر مضاف، بل ككيفية تنظيم البنية لنفسها.

يمكن فهم هذا التمايز من خلال ثلاث آليات تعمل ضمن البنية:

- الاستقرار: قدرة مسار معين على الحفاظ على نفسه بمجرد تفعيله
  الترجيح: ميل داخلي يجعل بعض المسارات أقرب إلى التفعيل من غيرها
  العتبة: الحد الذي يجب تجاوزه لكي ينتقل المسار من الإمكان إلى التحقق.

ومن تفاعل هذه الآليات، لا يتحدد فقط ما يمكن أن يظهر، بل كيف يظهر ومتى يظهر. الرغبة، ضمن هذا الإطار، لا تُفسَّر بالسبب وحده، بل بتحقق مسار داخلي بلغ درجة كافية من التماسك سمحت له بالظهور في الوعي.

المحفز لا يخلق الرغبة، بل يفعّل ما كان ممكنًا ضمن حدود البنية.

هذا التحول يعيد صياغة العلاقة بين التجربة والتشكّل. ليس ما نعيشه هو ما يُشكّلنا مباشرة، بل ما فينا يحدد كيف يمكن لما نعيشه أن يتحول إلى عنصر مُشكِّل. التجارب لا تمتلك قوة التأثير بذاتها؛ قوتها مشروطة بمدى توافقها مع شروط التشكّل.

لذلك، يمكن لتجارب عميقة أن تمر دون أثر يُذكر، لا لضعفها، بل لعدم اندراجها ضمن مسار قابل للتفعيل داخل البنية.

ضمن هذا الإطار، لا تتحول كل التجارب إلى آثار، ولا كل الآثار إلى رغبات، ولا كل الرغبات إلى أفعال. هناك مستوى سابق على الوعي، تعمل فيه آليات انتقاء لا تخضع لاختيار صريح، بل تحدد ما يُسمح له بالظهور داخل البنية.

ما يصل إلى الوعي ليس كل الممكن، بل ما اجتاز سلسلة من الترجيحات وتجاوز عتباته.

بهذا المعنى، لا ينشأ "الاختيار" من فراغ، بل يتحرك داخل مجال لم يتم اختياره. الفاعل لا يخلق الإمكانات، بل يظهر كنقطة تحقق داخلها.

هذا لا يعني أن المجال مغلق، لكنه ليس مفتوحًا بلا حدود. الإمكان هنا ليس لانهائيًا، بل مقيّد ببنية تنتج تعدده دون أن تسمح بتساويه.

ومن هنا يفقد السؤال التقليدي—هل الإنسان حر أم لا—دقته. الحرية ليست انفتاحًا مطلقًا، بل حركة داخل مجال محدد؛ والحتمية ليست تقريرًا لنتيجة واحدة، بل تحديدًا لحدود هذا المجال.

لكن هذا المجال، رغم وحدته، لا يعمل بوصفه اتساقًا بسيطًا.

فالإنسان لا يعيش فقط ضمن حدود الممكن، بل داخل توتراته.

ومن هنا يظهر السؤال الذي لا يمكن تجنبه:

إذا كانت البنية تحدد مجال الممكن، فكيف يمكن لهذا المجال نفسه أن ينقسم؟
كيف تنشأ داخل البنية الواحدة إمكانيات متعارضة تتصارع على التحقق؟

هذا ما سيقودنا إلى المستوى التالي، حيث لا تكون الرغبة مجرد تحقق لإمكان، بل نتيجة توتر داخلي داخل البنية نفسها.

الفصل الثالث

تحولات البنية والديناميكا الداخلية للرغبة

ما يظهر في التجربة الداخلية بوصفه "صراعًا" بين رغبات متعارضة لا يعود إلى تردد بين بدائل مستقلة، بل إلى خاصية أعمق في بنية النظام نفسه: قدرته على احتواء أكثر من اتجاه ممكن دون أن ينحل إلى تعدد منفصل. فالبنية لا تنتج وحدة مغلقة، بل وحدة قادرة على التباين الداخلي.

هذا يعني أن التعدد ليس طارئًا على النظام، بل ناتج عن كونه غير مكتمل الإغلاق على شكل واحد. فكل بنية قادرة على إنتاج الفعل هي، بالضرورة، بنية لا تستنفد إمكاناتها في مسار واحد، بل تحتفظ بفائض تنظيمي يسمح بتولّد أكثر من اتجاه داخلها.

من هنا، لا يُفهم التعدد بوصفه وجود عناصر متجاورة، بل بوصفه اختلافًا في أنماط التحقق الممكنة داخل نفس المجال البنيوي. كل "مسار" ليس كيانًا قائمًا بذاته، بل نمط تنظيم مؤقت لعلاقات داخلية يمكن أن يُعاد تشكيلها بطرق متعددة.

بهذا المعنى، لا يكون الصراع بين رغبات، بل بين صيغ تحقق داخل بنية لم تستقر بعد على توزيع نهائي لقواها. وما يظهر كتناقض ليس تعارضًا بين وحدات، بل توترًا بين اتجاهات داخل نظام واحد لم يُحسم بعد.

غير أن هذا التوتر ليس خللاً في النظام، بل شرطًا لعمله. فلو استقرت البنية على شكل واحد نهائي، لفقدت قدرتها على إنتاج الفعل أصلاً. إن اللااستقرار النسبي ليس عيبًا يجب تجاوزه، بل هو ما يجعل الإمكان ممكنًا.

وإذا كان الفصل السابق قد حدد الاستعداد التكويني بوصفه ما يضبط مجال الإمكان عبر الاستقرار والترجيح والعتبة، فإن ما يظهر هنا هو أن هذه المحددات لا تنتج مسارًا واحدًا، بل مجالاً متوترًا من المسارات.

فالترجيح لا يُلغي البدائل، بل يعيد توزيع قوتها، والاستقرار لا يثبت مسارًا نهائيًا، بل يمنحه قابلية مؤقتة للاستمرار، أما العتبة فلا تفصل بين الممكن والمستحيل بشكل مطلق، بل تحدد شروط العبور التي قد تتحقق أو لا تتحقق.

من تداخل هذه المحددات، لا ينتج خط واحد، بل مجال تتفاوت فيه الإمكانات في قربها من التحقق. وهذا التفاوت هو ما يظهر في الوعي بوصفه "تعددًا" أو "صراعًا". وبمعنى أدق، فإن التعدد ليس إضافة إلى الاستعداد التكويني، بل الطريقة التي يظهر بها هذا الاستعداد عندما لا يُختزل في مسار واحد.

ضمن هذا الإطار، لا يمكن فهم الداخل الإنساني كمجال قرارات، بل كحقل ديناميكي تتغير فيه مراكز الجذب باستمرار. في هذا الحقل، لا تمثل "الأنا" نقطة ثابتة تُشرف على الصراع، بل نتيجة مؤقتة لتوازنات داخلية. الأنا ليست فاعلاً يختار بين مسارات، بل شكل الاستقرار الذي يتخذه النظام عند لحظة معينة. إنها ليست أصل التنظيم، بل أثره.

وبالتالي، فإن ما يُفهم كاختيار بين بدائل، هو في حقيقته انتقال من حالة توزيع إلى حالة تمركز، حيث ترتفع كثافة مسار معين داخل البنية، فيظهر كاتجاه "واحد"، رغم أن هذا الواحد هو نتيجة ترجيح، لا نفي لبقية الإمكانات.

لذلك لا يكون التردد عجزًا عن الحسم، بل لحظة يظهر فيها النظام قبل أن يختزل نفسه في شكل واحد. إنه ليس توقفًا، بل انكشاف مرحلي لتعدد لم يُنظَّم بعد بشكل نهائي. وما يُعاش كحيرة هو في الواقع بقاء أكثر من مسار فوق عتبته الدنيا، دون أن يصل أحدها إلى درجة كافية من الاستقرار لفرض نفسه كتحقق.

وهنا يصبح التردد علامة على نشاط البنية، لا على قصورها.

وعندما يحدث الحسم، لا يتم "اختيار" مسار من بين بدائل مكتملة، بل يحدث تضييق داخلي لمجال الإمكان. ترتفع كثافة مسار معين إلى درجة يصبح معها استمرار التعدد مكلفًا بنيويًا، فينغلق النظام مؤقتًا على هذا المسار.

لكن هذا الإغلاق لا يُلغي المسارات الأخرى، بل يعيد توزيعها إلى مستويات أدنى من الفاعلية. فهي تبقى كامنة داخل البنية، قابلة لإعادة التفعيل إذا تغيرت شروط الترجيح أو انخفضت عتبة تحققها.

وبهذا، لا يكون الحسم نهاية للصراع، بل إعادة تنظيم له. فكل رغبة متحققة ليست إلا استقرارًا مؤقتًا لتوتر أعمق لم يُحل، بل أُعيد توزيعه داخل النظام.

وهنا ينتقل السؤال إلى مستوى آخر:

إذا كان التعدد ليس ظاهرة سطحية، بل تعبيرًا عن بنية لا تستقر على شكل واحد، وإذا كان الحسم ليس اختيارًا حرًا ولا حتمية مغلقة، بل إغلاقًا مؤقتًا لمسار داخل مجال متوتر من الإمكانات، فكيف يتحول هذا التوتر الداخلي، بكل سيولته وعدم استقراره، إلى فعل محدد في العالم؟ وكيف ينتقل مسار من كونه توزيعًا بنيويًا إلى كونه حدثًا متحققًا؟

هذا ما سيقودنا إلى تحليل آلية التحقق، حيث لا يعود الفعل تعبيرًا عن رغبة، بل نتيجة إغلاق بنيوي لمسار بلغ حدّه الأقصى من التماسك.

الفصل الرابع

آلية التحقق ـــ من الإمكان إلى الفعل

إذا كان ما يتشكل داخل البنية هو تعدد في الإمكان، فإن السؤال لا يتعلق بمصدر الرغبة، بل بشرط انتقال الإمكان إلى تحقق. الفعل لا يظهر كبداية، بل كنقطة إغلاق لمسار سبق أن بلغ درجة معينة من التماسك داخل البنية.

هذا الإغلاق لا يحدث دفعة واحدة، بل عبر تصاعد تدريجي في انسجام أحد المسارات مع شروط النظام، إلى أن يصل إلى ما يمكن تسميته بعتبة الحسم البنيوي: النقطة التي يصبح عندها استمرار التعدد غير قابل للاستقرار داخل البنية نفسها.

في هذه اللحظة، لا يتم "اختيار" بين بدائل مكتملة، بل يحدث انهيار تنظيمي للتعدد لصالح مسار واحد يفرض نفسه بوصفه الشكل الوحيد القابل للاستمرار. أما المسارات الأخرى فلا تُلغى، بل تُعاد إلى مستوى كامن تفقد فيه قدرتها على التأثير المباشر دون أن تختفي من البنية.

بهذا المعنى، لا يكون الفعل ترجيحًا واعيًا، بل نتيجة تجاوز داخلي لعتبة لا يُدركها الوعي أثناء حدوثها. وما يظهر لاحقًا كـ "قرار" ليس إلا تمثيلاً متأخرًا لهذه اللحظة.

غير أن ما يميز لحظة التحقق ليس فقط الإغلاق، بل أيضًا لا-قابلية الرجوع اللحظية. فعندما يبلغ المسار حدّه البنيوي، لا يعود التعدد قائمًا فعليًا، بل فقط كأثر ممكن لإعادة التشكيل لاحقًا. أي أن الفعل، في لحظة تحققه، لا يُزاحم ببدائل حاضرة، بل يتجلى كضرورة داخلية مؤقتة.

هذا لا يعني حتمية مطلقة، بل يعني أن الحسم، عندما يحدث، يحدث بوصفه إلغاءً عمليًا للتعدد في تلك اللحظة، لا بوصفه اختيارًا بينه.

ضمن هذا الإطار، لا تُمنح الإمكانات قيمتها من تساويها، بل من درجة توافقها مع البنية في لحظة معينة. بعض المسارات يقترب من التحقق لأنه أكثر اتساقًا مع تنظيم النظام، لا لأنه "أفضل" بالمعنى الواعي، بينما تبقى المسارات الأخرى في حالة توتر منخفض لا يسمح لها بالتحول إلى فعل.

الوعي، في هذا السياق، لا يواكب التكوّن، بل يظهر عند اقتراب المسار من الاكتمال. لذلك فإن "القرار" ليس بداية الفعل، بل لحظة يصبح فيها الفعل قابلاً للقول. إن قول "أفعل" لا يشير إلى نشوء الفعل، بل إلى اكتمال شروط ظهوره داخل التمثيل.

ومع ذلك، لا يكون الوعي بلا أثر. فهو لا ينتج الإمكانات، لكنه يعيد توزيع كثافتها داخل المجال نفسه، من خلال تثبيت بعض المسارات أو إضعاف أخرى. غير أن هذا التأثير لا يعمل على مستوى التكوين الأولي، بل على مستوى إعادة التنظيم داخل ما هو ممكن.

الفعل، إذن، لا يصدر عن إرادة مستقلة، ولا يُختزل إلى سلسلة سببية خطية، بل يظهر كنقطة تقاطع بين:

- مسار داخلي بلغ عتبة التحقق
- بنية تنظّم درجات الإمكان
- شروط تسمح بظهوره في الواقع

لكن لحظة التنفيذ تولّد انزياحًا إدراكيًا حاسمًا: إذ تُفصل النتيجة عن مسار تشكلها، فتُفهم بوصفها بداية، بينما هي في الحقيقة نهاية تماسك تدريجي.

ومن هنا يتشكل الوهم الأساسي: أن الفعل يُفهم عند حدوثه، بينما في مستواه البنيوي لا يكون إلا إغلاقًا لمسار لم يكن مرئيًا أثناء تشكله.

غير أن هذا الإغلاق لا يوقف البنية، بل يعيد تشكيلها. فكل فعل متحقق لا ينهي الإمكان، بل يعيد توزيع شروطه، ويُدخل البنية في حالة جديدة تصبح بدورها أرضية لأفعال لاحقة.

وهكذا لا يكون الفعل خروجًا من البنية، بل لحظة تعيد فيها البنية تشكيل نفسها عبر تحقق أحد مساراتها.

ومن هنا ينتقل السؤال إلى مستوى آخر:

إذا كان الفعل لا يُنتج كاختيار، بل يُعاد تقديمه كذلك بعد تحققه، فكيف يقوم الوعي بإعادة بناء هذا المسار بوصفه قرارًا حرًا؟

الفصل الخامس

إنتاج السرد ـــ العقل كجهاز تنظيم سببي متأخر

بعد تحقق الفعل، لا ينتهي الحدث، بل يبدأ مستوى آخر من الاشتغال: إدخاله داخل الوعي بوصفه بنية قابلة للفهم. ما يتشكل في عمقه كتوازن بنيوي معقد، يُعاد تقديمه في صورة خطية: سبب → قرار → فعل. غير أن هذه الخطية لا تكشف ما حدث، بل تعيد تشكيله ضمن حدود ما يمكن أن يُفهم.

في هذا المستوى، لا يكون السرد مجرد وصف لاحق، بل آلية بنيوية محددة يمكن تعريفها بدقة:
السرد هو جهاز تنظيمي يعيد إنتاج الفعل في صورة سببية مفهومة، عبر تقليل تعقيده البنيوي ودمجه داخل استمرارية الذات، بحيث يُفهم كاختيار رغم كونه نتيجة.

بهذا المعنى، لا يعمل السرد على تمثيل ما جرى، بل على إعادة بنائه بحيث يصبح قابلاً للتماسك داخل الوعي. إنه لا يكتشف العلاقة بين الفعل وأسبابه، بل يُنشئ هذه العلاقة بعد تحقق الفعل، فيظهر الحدث وكأنه نتاج تسلسل منطقي سابق عليه.

لكن وظيفة السرد لا تتوقف عند إعادة بناء الماضي. ما يُعاد تفسيره لا يبقى ضمن حدود ما حدث، بل يتحول إلى عنصر داخل البنية نفسها، يشارك في تحديد ما يمكن أن يظهر لاحقًا. وهنا لا يعمل السرد في اتجاه زمني واحد، بل يعيد كتابة الماضي، وفي الوقت نفسه يعيد تشكيل مجال الإمكان للمستقبل.

العقل لا يعمل هنا كمرآة، بل كجهاز تنظيم سببي متأخر:
لا يلتقط ما جرى، بل يعيد إدخاله ضمن نظام من العلاقات يسمح باستمرارية الذات. لذلك لا يظهر التفسير كفعل منفصل، بل كامتداد طبيعي للتجربة: "فعلت لأنني أردت"، رغم أن هذا الربط لا يكتشف سببًا، بل يخلقه داخل بنية الفهم.

هذا التنظيم لا ينتج من فراغ، بل يعتمد على عناصر واقعية—دوافع، قيم، خبرات—لكنه يعيد ترتيبها بحيث تبدو وكأنها سبقت الفعل وقادته، بينما هي في الغالب إعادة توزيع لاحقة لما تحقق في مستوى أعمق.
ومن هنا لا يكون السرد تفسيرًا للفعل، بل إعادة صياغة لشروط إمكانية تفسيره.

غير أن هذه العملية تخضع لما يمكن تسميته بالاقتصاد السردي:
فلكي يصبح الفعل قابلاً للفهم، يجب تقليل تعقيده. التعدد يُختزل إلى مسار واحد، والتوتر يُعاد ترتيبه كتعاقب منطقي، والعملية تُستبدل بنتيجتها. ما لا يمكن إدخاله في هذا الشكل يُقصى، لا لأنه غير موجود، بل لأنه غير قابل للتمثيل داخل بنية مستقرة.

يمكن ملاحظة ذلك في التجربة اليومية حين يُعاد بناء الأفعال المعقدة في صورة دوافع واضحة ومحددة. فالفرد الذي يبقى زمنًا طويلاً داخل تردد بين مسارات متعارضة، لا يعيش هذا التوتر لاحقًا بوصفه شبكة كثيفة من الاحتمالات والانفعالات المتداخلة، بل يعيد تمثيله كسلسلة مفهومة تنتهي إلى سبب واحد يبدو وكأنه كان حاضرًا منذ البداية. وهكذا لا يظهر الحسم داخل الوعي كإغلاق تدريجي لتعدد بنيوي، بل كانتصار رغبة على أخرى، لأن السرد لا يحتفظ بالبنية المتشابكة التي تشكّل عبرها الفعل، بل يعيد تنظيمها في صورة خطية قابلة للعيش والفهم.

بهذا، لا يحدد السرد فقط ما حدث، بل أيضًا:

- ما يمكن أن يُفهم كرغبة
- ما يمكن أن يُترجم كقرار
- وما يُستبعد من مجال الفعل دون أن يظهر كإقصاء

لكن الأثر الأعمق للسرد لا يكمن في هذا الاختزال، بل في ما يترتب عليه:
فكل فعل يُعاد تفسيره يتحول إلى نموذج مرجعي ضمني، يعيد تعريف ما يُعتبر ممكنًا في الأفعال اللاحقة.
وهنا لا يكتفي السرد بإعادة بناء الفعل، بل يقوم بإعادة تشكيل الإمكان نفسه.

ومن هنا تنشأ المفارقة الأساسية:
كلما ابتعدنا عن لحظة التكوّن، ازداد شعورنا بالفهم. لكن هذا الفهم ليس كشفًا للحدث، بل استقرار لبنية تفسيرية أُعيد فيها تشكيل الحدث بحيث يصبح قابلاً للتماسك.

وهنا يظهر ما يُسمّى بوهم الحرية:
لا في الفعل ذاته، بل في الطريقة التي يُعاد بها تقديمه. الفعل، بعد إدخاله في السرد، يُفهم كأنه بدأ من نقطة قرار شفافة، بينما هو في الواقع نتيجة مسار لم يكن مرئيًا أثناء تشكله.
ومع ذلك، لا يمكن اختزال السرد إلى مجرد تبرير. فهو شرط بنيوي لاستمرارية الذات عبر الزمن. بدون هذا التنظيم، لا يمكن ربط الأفعال ضمن هوية واحدة، ولا يمكن للإنسان أن يعيش تجربته بوصفها سلسلة مفهومة.

السرد، إذن، لا يخلق الحقيقة، لكنه يخلق شرط إمكانية عيشها.

غير أن هذا الشرط يأتي بثمن:
فكلما ازداد الاتساق، تراجع التعدد. وكلما أصبح الفعل أكثر قابلية للفهم، ابتعد عن بنيته الفعلية.
من هنا لا يُفهم السرد كخطأ يجب تصحيحه، بل كآلية ضرورية تعمل على حساب ما تخفيه.

وعليه، لا يعود السؤال: هل السرد يعبّر عن الحقيقة؟
بل: كيف تنتج البنية، مع الفعل، الشكل الذي يجعل هذا الفعل قابلاً للفهم، ولو على حساب دقته البنيوية؟

لكن هذا الفهم لا يكتمل داخل حدود إنتاج المعنى وحده، لأن ما يُبنى داخل السرد لا يبقى ثابتًا كصيغة تفسير، بل يتحول إلى ما يُحكم به على الفعل لاحقًا، ويُعاد من خلاله تثبيت نتائجه أو إعادة تأويلها. وهنا لا يتوقف عمل البنية عند لحظة الفهم، بل يمتد إلى ما بعده، حيث يبدأ ما يمكن تسميته بتحصين التحقق: العملية التي يتحول فيها ما فُهم كفعل إلى حقيقة مستقرة تُقاوم إعادة الفتح والمساءلة.

وهذا ما يقود إلى المستوى التالي، حيث لا تُبحث الحرية كخاصية أصلية، ولا يُكتفى بإنتاج معناها داخل السرد، بل يُنظر إلى كيفية تثبيت ما تحقق داخل الوعي، وكيف يُعاد تشكيل الشك نفسه داخل بنية ما اكتمل بالفعل.

الفصل السادس

تحصين التحقق ـــ واستعادة الشك داخل ما اكتمل

بعد تفكيك موقع الإرادة، وبنية الإمكان، وآلية التحقق، وإنتاج السرد، لم يعد سؤال الحرية قائمًا داخل الصيغة التقليدية التي تفترض وجود فاعل مستقل يقف خارج الشروط ثم يختار بينها. فالتقابل بين حرية مطلقة تبدأ من نقطة صفر، وحتمية مغلقة تلغي الفعل، لا يعكس ما تكشفه البنية، بل يعيد إنتاج تصور مبسط للفعل نفسه

ما يظهر بدلاً من ذلك ليس نفي الحرية، بل تحوّل موقعها. الفعل كما أشرنا لا يصدر من مركز مستقل خارج النظام، لكنه أيضًا لا يُختزل إلى نتيجة ميكانيكية مباشرة. بل يتكوّن داخل مجال من الإمكانات التي تنتجها البنية نفسها، وتتفاوت في درجات القرب من التحقق، وفي قدرتها على الاستمرار.

غير أن هذا التحول لا يقتصر على إعادة تعريف الحرية، بل يمتد إلى إعادة إنتاج ما يحدث بعد الفعل نفسه: كيف تتحول النتيجة إلى "حقيقة مستقرة"، وكيف يبدأ الوعي في حمايتها بدل مساءلتها.

فما أن يُغلق مسار داخل البنية ويُثبت كفعل متحقق، حتى يبدأ مستوى آخر من الاشتغال: إعادة إدخاله داخل الوعي بوصفه بنية مكتملة. عند هذه النقطة لا يعود الفعل مجرد حدث، بل يتحول إلى وحدة تفسيرية تُعاد من خلالها قراءة ما سبقها وما يليها. وهنا تبدأ عملية التحصين.

تحصين التحقق لا يعني الدفاع الواعي عن الاعتقاد، بل يشير إلى آلية أعمق: إعادة تنظيم المجال الإدراكي بحيث يصبح الفعل المتحقق أكثر تماسكًا مع الزمن، وأقل عرضة للاهتزاز. ما كان في لحظة التكوّن احتمالاً ضمن بدائل متعددة، يتحول بعد الحسم إلى مركز تفسير يعيد ترتيب بقية الإمكانات حوله.

ضمن هذا الإطار، لا يعمل الوعي كمرآة محايدة للفعل، بل كجهاز إعادة استقرار له بعد وقوعه. إنه يعيد بناء الحدث بحيث يبدو كأنه كان ضروريًا منذ البداية، رغم أنه لم يكن كذلك أثناء تشكله. وهنا يتأسس ما يمكن تسميته بوهم الضرورة اللاحقة: تحويل ما تحقق إلى ما يبدو وكأنه كان الوحيد الممكن.

لكن هذا التحصين لا يقتصر على الماضي، بل يمتد إلى الحاضر والمستقبل. فكل فعل مُحكم التفسير يتحول إلى مرجع ضمني يعيد تشكيل ما يمكن التفكير فيه لاحقًا. وبذلك لا يُغلق الفعل بوصفه حدثًا، بل يُغلق بوصفه نموذجًا للمعقولية.

وهنا تظهر نقطة أساسية:
كلما ازداد استقرار الفعل داخل التفسير، ازداد صعوبة مساءلته.

فالشك لا يختفي، لكنه يُعاد وضعه داخل شروط مختلفة تمامًا عن شروط ظهوره الأول.

قبل الحسم، كان الشك جزءًا من بنية مفتوحة تتعايش فيها الإمكانات. أما بعد الحسم، فإنه يصبح حركة داخل بنية مكتملة نسبيًا، أي أنه لا يعود يواجه تعددًا حيًا، بل يواجه نظامًا أعاد ترتيب التعدد مسبقًا. ومن هنا لا يكون الشك بعد التحقق مجرد اختلاف في الرأي، بل تدخلاً في بنية مكتملة التماسك. لذلك لا يُرفض الشك لأنه خاطئ، بل لأنه يهدد استقرار المجال الذي أعاد الوعي بناءه حول الفعل.

بهذا المعنى، يصبح الشك بعد الحسم أصعب ليس لأنه أضعف منطقيًا، بل لأنه أعلى كلفة بنيويًا. فهو لا يقتصر على تعديل فكرة، بل يعيد فتح نظام تم إغلاقه على مستوى المعنى والهوية والتفسير. وكل بنية تزداد فيها كثافة الاتساق، تزداد فيها مقاومة إعادة الفتح.

وهنا يتقاطع تحصين التحقق مع ما يمكن تسميته بالانحياز التأكيدي، لكن ليس بوصفه خطأ معرفيًا بسيطًا، بل بوصفه آلية إعادة استقرار. فالوعي لا يبحث فقط عما يؤكد ما يعتقده، بل يعيد تنظيم المجال الإدراكي نفسه بحيث تصبح الأدلة الداعمة أكثر وضوحًا واتساقًا، بينما تُعاد صياغة الأدلة المعارضة بوصفها استثناءات أو حالات هامشية.

لكن الأهم أن هذا لا يحدث بعد التفكير، بل قبله أيضًا:
فالوعي لا يستقبل كل ما هو متاح، بل يسمح بظهور ما يمكن أن يدخل في بنية الاتساق القائمة. لذلك لا يكون الانحياز التأكيدي انحيازًا في الحكم فقط، بل في شروط ظهور الموضوع نفسه داخل المجال الإدراكي.

ومع تراكم التحقق، لا يبقى الاعتقاد فكرة منفصلة، بل يتحول إلى بيئة إدراكية مغلقة جزئيًا، يعيش داخلها الفعل بوصفه "طبيعيًا" و"مفهومًا بذاته"، بينما يصبح كل ما يعارضه بحاجة إلى جهد إضافي ليظهر أصلاً.

غير أن هذه العملية لا تلغي إمكانية الشك، لكنها تعيد تشكيله:

- من شك داخل تعدد مفتوح
- إلى شك داخل بنية مغلقة نسبيًا
- ومن سؤال عن إمكانية الفعل
- إلى سؤال يتطلب هدم استقرار تم بناؤه مسبقًا

وهنا تتغير طبيعة الوعي نفسه: لم يعد جهازًا يوازن بين احتمالات متساوية، بل بنية تميل طبيعيًا نحو تثبيت ما تحقق، لأنها تعمل ضمن شرط أساسي هو الحفاظ على الاتساق.

لكن هذا الاتساق ليس حقيقة نهائية، بل نتيجة عمل مستمر. وكلما ازداد هذا الاستقرار، ازداد أيضًا ثمن كسره.

ومن هنا لا يكون تحصين التحقق خطأ في التفكير، بل جزءًا من كيفية استمرار الوعي في العمل داخل عالم لا يحتمل الانفتاح الكامل على كل إمكاناته في كل لحظة.

بهذا، لا يعود السؤال: هل نحن نحمي اعتقاداتنا؟
بل: كيف يصبح ما تحقق قادرًا على إعادة تشكيل شروط الشك نفسها؟

وهذا ما يجعل الحسم ليس نهاية الفعل فقط، بل بداية نظام جديد من مقاومة إعادة فتحه.

وفي هذا المستوى تحديدًا، لا يعود الصراع بين الحرية والحتمية هو القضية الأساسية، بل الصراع بين:

- ما يمكن أن يُفتح
- وما تم إغلاقه بطريقة تجعل فتحه ممكنًا نظريًا، لكنه صعب فعليًا

وهكذا ينتقل التحليل إلى المستوى التالي: كيف تتحول المسؤولية داخل نظام لا يبدأ فيه الفعل من إرادة حرة، بل من تحقق داخل بنية تُعيد بناء معناها بعد وقوعه.

الفصل السابع

الحرية بين العيش والتفسير ـــ والمسؤولية دون أصل مطلق

بعد تفكيك موقع الإرادة، وبنية الإمكان، وآلية التحقق، وإنتاج السرد، لم يعد سؤال الحرية قائمًا داخل الصيغة التقليدية التي تفترض وجود فاعل مستقل يقف خارج الشروط ثم يختار بينها. فالتقابل بين حرية مطلقة تبدأ من نقطة صفر، وحتمية مغلقة تُحوّل الإنسان إلى نتيجة ميكانيكية، لا يكشف بنية الفعل، بل يعكس محاولة تبسيطه ضمن ثنائية لا تستوعب تعقيده الفعلي.

ما يتكشف بدلاً من ذلك ليس نفيًا للحرية، ولا إثباتًا لها بالمعنى الموروث، بل إعادة تحديد للمستوى الذي تظهر فيه أصلاً.

الفعل لا يصدر من ذات منفصلة عن شروطها، لكنه أيضًا لا يتحقق بوصفه تنفيذًا خطيًا مباشرًا لسلسلة أسباب ثابتة. فما يتحقق داخل الإنسان لا يتكوّن كمسار واحد معزول، بل داخل تداخل كثيف بين الاستعدادات، والذاكرة، والإدراك، والتوقع، والتوترات الداخلية، وإعادة تنظيم الخبرة السابقة. لهذا لا يكون الفعل نقطة انطلاق بسيطة، بل لحظة استقرار مؤقت داخل مجال من الإمكانات غير المتكافئة.

غير أن هذا المجال لا يُعاش بوصفه بنية مكتملة.

فالإنسان، أثناء الفعل، لا يختبر نفسه كمعادلة حُسمت مسبقًا، بل كتعدد لم يُغلق بعد. وما يُسمّى بالإحساس بالاختيار لا ينشأ بالضرورة من استقلال مطلق عن الشروط، بل من الطريقة التي يُعاش بها هذا التعدد من الداخل قبل أن يستقر في صورة تحقق نهائي.

وبذلك لا تظهر الحرية أولاً كمفهوم ميتافيزيقي، بل كتجربة.

إنها ليست معرفة بأصل الفعل، بل تجربة انفتاحه أثناء التكوّن.

ولهذا يختلف مستوى العيش عن مستوى التفسير.

أثناء الفعل، يبدو المستقبل مفتوحًا، وتُعاش الإمكانات بوصفها ممكنة فعلاً، لا لأن النظام يقف خارج شروطه، بل لأنه لا يمتلك وعيًا مباشرًا بالبنية الكاملة التي يتشكل عبرها. أما بعد تحقق الفعل، فيُعاد تنظيم ما حدث داخل السرد، فتظهر النتيجة وكأنها كانت المسار الوحيد الممكن منذ البداية.

وهنا تنشأ المفارقة الأساسية:

كلما ابتعدنا عن لحظة التكوّن، ازداد شعورنا بأن الفعل كان محددًا.
وكلما اقتربنا من لحظة العيش، ازداد شعورنا بانفتاحه.

لكن أياً من المستويين لا يُبطل الآخر.

فالتحديد يظهر من جهة التفسير، والانفتاح يظهر من جهة التجربة.

وهكذا، لا تكون الحرية وهمًا بسيطًا، ولا حقيقة مطلقة، بل أثرًا ناتجًا عن الفرق بين كيفية تشكّل الفعل وكيفية عيشه.

السرد يلعب هنا دورًا حاسمًا.
فما يتحقق داخل البنية كتوازن معقد بين مسارات متعددة، يُعاد تقديمه لاحقًا كاختيار واضح بين بدائل مستقلة. وهكذا لا يكتفي السرد بشرح الفعل، بل يعيد بناء تجربته في صورة سببية متماسكة تسمح باستمرار الذات عبر الزمن.

لكن هذا التنظيم لا يكشف البنية كما هي، بل يختزلها.

التعدد يتحول إلى خطية.
والتوتر يُعاد تقديمه كقرار.
والتشكل المستمر يُختصر إلى ذات ثابتة "اختارت".

لهذا لا يكون الإحساس بالحرية ناتجًا عن خطأ إدراكي بسيط، بل عن ضرورة تنظيمية تجعل التجربة قابلة للعيش والفهم في آن واحد.

ضمن هذا الإطار، يتغير أيضًا معنى المسؤولية.

إذا لم يكن الإنسان فاعلاً مطلقًا يبدأ من فراغ، فبأي معنى يمكن أن يُنسب إليه فعله؟

المسؤولية هنا لا تقوم على افتراض أصل إرادي مستقل، بل على استمرارية البنية عبر الزمن. الفعل لا يأتي من خارج الإنسان، بل من الطريقة التي انتظمت بها بنيته في لحظة معينة. وما يُنسب إلى الفرد ليس "حرية مطلقة"، بل كون الفعل تعبيرًا عن مساره البنيوي الخاص.

غير أن هذه الاستمرارية لا تعني الجمود.

فالبنية الإنسانية ليست نظامًا مغلقًا وثابتًا، بل نظام يعيد تنظيم نفسه باستمرار عبر التجربة، والتكرار، والتعلم، والاحتكاك بالعالم. لذلك لا تقوم المسؤولية على قدرة الإنسان على أن يكون أي شيء يشاء، بل على قابليته للتحول داخل حدود تكوينه.

بهذا المعنى، لا تكون المسؤولية حكمًا أخلاقيًا على "أصل حر"، بل اعترافًا بأن الإنسان كائن يتأثر بما يفعل، ويُعيد تشكيل إمكاناته عبر ما يعيشه.

إذ لا يعود التعارض بين الحرية والحتمية تعارضًا بين حقيقتين متناقضتين، بل بين مستويين مختلفين للنظر إلى الفعل نفسه.

فعلى مستوى التفسير، لا يحدث الفعل خارج شروطه.
أما على مستوى العيش، فلا يظهر الإنسان لنفسه كتنفيذ آلي لمسار مغلق.

لهذا لا يكون الإنسان حرًا بمعنى الانفصال عن التحديد، ولا محددًا بمعنى الجمود الميكانيكي، بل نظامًا يعيش انفتاحه من الداخل، حتى حين يمكن تفسيره لاحقًا ضمن شبكة من الشروط.

وبذلك لا تعود الحرية أصلاً ميتافيزيقيًا للفعل، بل اسمًا للتجربة التي يعيش بها النظام الواعي تعدده الداخلي قبل أن يُعاد اختزاله داخل السرد.

فالسؤال هنا لا يُطرح بوصفه نهاية التحليل، بل كبداية لمشكلة أعمق:

إذا كان الإنسان يعيش نفسه بوصفه منفتحًا، بينما يُعاد تفسيره كبنية مشروطة، فكيف يمكن له أن يستمر في الفعل دون أن ينهار بين وهم السيطرة الكاملة ووهم العجز الكامل؟

هذا ما يقود إلى الفصل الأخير.

الفصل الثامن

العيش داخل الحدود ـــ الوعي كتنظيم انعكاسي ونمط الوجود البنيوي

إذا لم تعد الحرية قدرة مطلقة، وإذا أمكن تأسيس المسؤولية دون افتراض أصل إرادي مستقل، فإن السؤال لم يعد نظريًا فقط، بل وجوديًا أيضًا: كيف يستمر الفعل بعد انكشاف بنيته دون أن يتحول هذا الانكشاف إلى شلل، أو إلى تبرير شامل لكل ما يحدث؟

المشكلة لا تكمن في حدود البنية نفسها، بل في كيفية تمثّلها داخل الوعي. فعندما تُفهم الحدود كإغلاق نهائي، ينكمش الفعل ويبدو وكأنه فقد مبرره، أما عندما تُفهم كبنية تنظّم الإمكان وتعيد توزيعه، فإن الفعل لا يُلغى، بل يُعاد تحديد شروط ظهوره ومعناه داخل هذا المجال.

ما يتغير هنا ليس الفعل، بل طريقة ظهوره للوعي. فالفعل لا يُعاش بوصفه اختيارًا صادرًا من نقطة أصل، بل بوصفه تحققًا داخل مسار سبق تشكّله عبر تداخل مستويات متعددة من التكوين. وهكذا ينتقل الإنسان من وهم البداية إلى إدراك التكوّن.

لكن هذا الإدراك لا يضع الوعي خارج البنية، لأن الوعي نفسه ليس موقعًا مستقلاً، بل لحظة داخل اشتغالها. إنه الشكل الذي تصبح فيه البنية قادرة على تمثيل بعض توازناتها لنفسها، دون أن تنفصل عنها. وما يُسمّى قرارًا واعيًا ليس بداية للفعل، بل نقطة يتكثف فيها مسار سابق إلى صيغة قابلة للتمثيل.

التفكير بدوره ليس نشاطًا حرًا خارج الشروط، بل امتداد لهذا الاشتغال نفسه. فهو لا ينتج المعنى من فراغ، بل يعيد تنظيم عناصر سابقة عليه: الاستعداد التكويني، الذاكرة، اللغة، والتجربة. هذه العناصر لا تعمل كأسباب منفصلة، بل كشبكة تحدد ما يمكن أن يظهر كفكرة أصلاً.

ومع ذلك، لا يعني هذا أن الفكر مجرد تكرار لما هو موجود. فالبنية لا تعيد إنتاج نفسها بصورة ثابتة، بل تعيد ترتيب عناصرها باستمرار، فتفتح بعض المسارات وتُضعف أخرى. من هنا تنشأ إمكانية النقد والمراجعة وإعادة الفهم، لا بوصفها خروجًا من الشروط، بل بوصفها إعادة تنظيم لها من الداخل.

بهذا المعنى، لا يكون الفكر تحررًا من التحديد ولا خضوعًا له، بل مستوى تتحول فيه البنية إلى قدرة على التعامل مع نفسها. فهي لا تقف خارج ما يحدث، بل تعيد تشكيل بعض مساراته وهي تعمل داخله.

ولا يوجد هنا فاعل يقف خارج النظام، بل نظام بلغ درجة من التعقيد تسمح له بأن يعيد توزيع بعض عناصره عبر هذا الانعكاس الداخلي. والتغيير لا يحدث بإضافة خارجية، بل بإعادة ترتيب داخل المجال نفسه: تثبيت ما كان هامشيًا، إضعاف ما كان مهيمنًا، أو إعادة فتح ما كان يتجه إلى الانغلاق.

الحرية، في هذا السياق، لا تعود قدرة على البدء من العدم، بل مرونة داخل مجال لم يُحسم بالكامل. إنها ليست خروجًا من البنية، بل اختلاف في كثافة الحركة داخلها، حيث تتفاوت درجات الانفتاح تبعًا لمرونة التكوين نفسه.

وما يُسمّى "الداخل" ليس جوهرًا مغلقًا، لأن الذات ليست أصلاً منفصلاً، بل نقطة تقاطع بين طبقات من اللغة والقيم والتجربة. لذلك فكل ما يبدو اختيارًا يحمل آثار ما لم يُختر أصلاً، دون أن يلغي ذلك إمكانية إعادة التنظيم.

في هذا الإطار، لا يكون التردد عجزًا، بل علامة على أن المجال لم يستقر على صيغة واحدة بعد. ولا يكون الفعل بداية مطلقة، بل حسمًا داخل مجال من الإمكانات السابقة عليه. أما المعنى، فلا يظهر ككشف للحقيقة، بل كاستقرار مؤقت داخل أفق يسمح بالعيش دون ادعاء الاكتمال.

لكن هذا الفهم نفسه لا يقف خارج ما يصفه، لأن المعرفة ليست موقعًا محايدًا، بل حركة داخل البنية التي تنتجها. ما يمكن إدراكه تحدده شروط الإدراك، وما لا يظهر لا يُنفى، بل يبقى خارج حدود التمثيل الممكن.

بهذا المعنى، لا تكون البنية موضوعًا للمعرفة فقط، بل شرطها أيضًا. وكل محاولة للإحاطة بها تظل داخل الأفق الذي تتيحه. فلا يوجد موقع خارجي يمكن منه رؤية النظام ككل، بل فقط مستويات داخلية تتزايد فيها القدرة على الفهم دون أن تصل إلى اكتمال نهائي.

التحليل هنا لا ينتهي إلى نتيجة مغلقة، بل إلى حد: حدّ يصبح عنده الفهم ممكنًا، ويتوقف عنده في الوقت نفسه. وإذا كان الإنسان لا يختار شروط فعله، فهو أيضًا لا يختار شروط فهمه بالكامل.

ومع ذلك، لا يُلغى الفعل ولا يُلغى الفهم، بل يُعاد تحديدهما: الفعل بوصفه تحققًا داخل بنية، والفهم بوصفه حركة داخل حدود هذه البنية. وهكذا لا يُلغى الإنسان، بل يُعاد تعريفه ككائن يعمل داخل شروطه، ويدركها جزئيًا دون أن يخرج منها.

وبهذا ينتهي التحليل لا إلى يقين نهائي حول الحرية أو الحتمية، بل إلى إعادة صياغة موقع الإنسان نفسه: ككائن يتكوّن داخل شروطه، ويعيد تنظيم بعضها من الداخل، دون أن يمتلك أصلاً خارجها، ودون أن يكون محكومًا بإغلاق كامل يمنع التحول.

موقع هذا العمل فلسفيًا

لا يتحرك هذا العمل داخل تقليد تفسيري يسعى إلى إعادة قراءة المقولات الكلاسيكية حول الحرية والحتمية، كما لا يندرج ضمن مشاريع التوفيق المباشر بينهما أو تجاوزهما عبر صيغة وسطية جاهزة. بل يتحرك في مستوى سابق على هذا التقابل نفسه، حيث يُعاد النظر في الشروط التي تجعل مثل هذه الثنائية ممكنة أصلاً داخل الوعي.

ينطلق العمل من فرضية أساسية مفادها أن الفعل الإنساني لا يُفهم من خلال علاقته المباشرة بمفاهيم الإرادة أو الاختيار أو الضرورة، بل من خلال البنية التي تُنتج هذه المفاهيم وتحدد مجال ظهورها. ومن هنا ينتقل التحليل من تفسير الفعل إلى تحليل شروط إمكانه، ومن السؤال عن كيف يحدث الفعل إلى السؤال عن كيف يصبح قابلاً للظهور بوصفه فعلاً.

ضمن هذا الإطار، لا تُفهم المفاهيم الفلسفية بوصفها كيانات مستقلة أو معطيات أولية، بل بوصفها آثارًا لتنظيم بنيوي أعمق يُعيد إنتاجها داخل التجربة الإنسانية. لذلك لا يظهر الوعي كفاعل شفاف، ولا الإرادة كأصل تأسيسي، ولا الحرية كخاصية ميتافيزيقية مستقلة، بل كصيغ تمثيل تنشأ داخل آليات تنظيم تسبق ظهور الفعل في صورته الواعية.

وبهذا المعنى، لا يقدّم هذا العمل نظرية في الفعل فقط، بل إعادة تحديد لمستوى التحليل الفلسفي نفسه، عبر الانتقال من التعامل مع الموجود بوصفه معطًى مباشرًا إلى تحليل الشروط البنيوية التي تجعل ظهوره وتمثله ممكنين.

كما يتمايز هذا العمل عن المقاربات النفسية أو المعرفية التي تفسر القرار الإنساني بوصفه نتيجة لعمليات ذهنية أو عصبية قابلة للعزل التجريبي. فهو لا ينفي هذه المستويات، لكنه يتعامل معها بوصفها تعبيرات لاحقة عن بنية أعمق تحدد ما يمكن أن يظهر كقرار، وما يمكن أن يُعاد تمثيله كوعي له.

ومن هنا، فإن المفاهيم المركزية التي يقدمها هذا الكتاب—مثل الاستعداد التكويني، والتحقق، وتحصين الفعل، وإنتاج السرد—لا تُطرح كأدوات وصفية جزئية، بل كعناصر داخل نموذج يسعى إلى إعادة بناء فهم الفعل الإنساني من جذوره التنظيمية حتى لحظة ظهوره داخل الوعي.

ولهذا لا يتحدد موقع هذا العمل عبر الانتماء إلى مدرسة فلسفية بعينها، بل عبر شبكة من التقاطعات والاختلافات مع مشاريع تناولت الإرادة، والوعي، والفعل، والبنية، من زوايا أنطولوجية وظاهراتية ومعرفية متعددة.

إن هذا العمل لا يدّعي إنهاء الجدل حول الحرية والحتمية، بل إعادة صياغة الإطار الذي يُطرح داخله هذا الجدل، عبر نقل مركز الثقل من السؤال الأخلاقي أو الميتافيزيقي المباشر إلى تحليل البنية التي تجعل مثل هذه الأسئلة ممكنة أصلاً.

وبهذا يقدّم نفسه كمحاولة لبناء مقاربة بنيوية للفعل والوعي، حيث لا يُفهم الإنسان بوصفه نقطة بداية مطلقة للفعل، ولا بوصفه نتيجة مغلقة لضرورة خارجية، بل كنظام ديناميكي يعمل داخل مجال من الإمكانات التي تتشكل عبره ويُعاد تنظيمها من داخله باستمرار.

Talal Maksad

المراجع ونقاط الاشتباك الفلسفي

لا تُذكر الأعمال التالية بوصفها مصادر اقتباس مباشر أو سلطات تفسيرية يُستند إليها لإثبات أطروحات هذا الكتاب، بل بوصفها نقاط تماس واشتباك فلسفي ساهمت في تحديد موقع هذا العمل داخل السؤال المتعلق بالفعل، والوعي، والإرادة، والبنية.

فبعض هذه الأعمال وفّر أفقًا مفاهيميًا جرى تطويره أو إعادة صياغته، بينما شكّل بعضها الآخر موضوعًا لاختلاف منهجي أو نقد ضمني. ومن هنا، لا يتحرك هذا الكتاب داخل تقليد تفسيري واحد، بل عبر تقاطع عدة أسئلة فلسفية أُعيد تنظيمها ضمن مقاربة بنيوية للفعل الإنساني.

باروخ سبينوزا ـــ الأخلاق

يشكّل سبينوزا أحد أهم الخلفيات الفلسفية لفكرة الفعل بوصفه تحققًا داخل نظام من الضرورات، ولتفكيك وهم الإرادة بوصفها أصلاً مستقلاً للفعل. غير أن هذا العمل يفترق عنه في كونه لا يكتفي بردّ الفعل إلى الضرورة، بل يحاول تحليل الكيفية التي يُعاد بها تمثيل هذا التحقق داخل الوعي بوصفه اختيارًا.

آرثر شوبنهاور ـــ العالم إرادة وتمثلاً

فتح شوبنهاور أفق التفكير في العلاقة بين الدافع والوعي، وفي محدودية الإدراك المباشر لأصول الفعل. إلا أن هذا العمل لا يتعامل مع الإرادة كجوهر ميتافيزيقي سابق على الظواهر، بل يعيد تحليلها بوصفها أثرًا تنظيميًا يظهر داخل البنية بعد تشكّل شروط الفعل.

فريدريك نيتشه ـــ ما وراء الخير والشر

يتقاطع هذا العمل مع نيتشه في نقد مركزية الذات الواعية، وفي فهم الإنسان بوصفه ساحة توترات وقوى متعددة. لكنه يفترق عنه في سعيه إلى بناء نموذج تحليلي للبنية وآليات التحقق، بدل الاكتفاء بالتفكيك الجينيالوجي أو النقد الثقافي للقيم.

مارتن هايدغر ــــ الكينونة والزمان

يتأثر هذا العمل بفهم هايدغر للإنسان بوصفه وجودًا منخرطًا داخل العالم لا ذاتًا منفصلة عنه. غير أن التحليل هنا ينتقل من سؤال الوجود إلى سؤال البنية التي تجعل الفعل قابلاً للظهور والتمثل داخل الوعي.

ميشيل فوكو ــــ المراقبة والعقاب

يتقاطع هذا العمل مع فوكو في الاهتمام بالبنى التي تنتج أنماط الفهم والسلوك والتمثيل، لكنه يختلف عنه في تركيزه على البنية التكوينية للفعل من الداخل، لا على أنظمة السلطة والخطاب بوصفها موضوع التحليل المركزي.

موريس ميرلو-بونتي ــــ الظاهراتية الإدراكية

ساعدت أعمال ميرلو-بونتي في التفكير في الإدراك بوصفه اشتغالاً متجسدًا داخل العالم، لا فعلاً تأمليًا خالصًا. غير أن هذا العمل يتجاوز المستوى الظاهراتي نحو تحليل الشروط البنيوية التي تسبق ظهور التجربة داخل الوعي.

دانيال دينيت ــــ ما العقل؟

يتقاطع هذا العمل مع دينيت في رفض فكرة الوعي بوصفه مركزًا جوهريًا ثابتًا، وفي النظر إليه كعملية تنظيمية. لكنه يفترق عنه في أن التحليل هنا لا يقتصر على تفسير آليات الوعي، بل يمتد إلى إعادة بناء البنية التي تجعل الوعي نفسه ممكنًا بوصفه أثرًا تنظيميًا.

سام هاريس ــــ حرية الإرادة

يمثل سام هاريس أحد أبرز النماذج المعاصرة للنقد الحتمي لفكرة الإرادة الحرة. غير أن هذا العمل يفترق عنه في كونه لا يكتفي بنفي الحرية أو ردّ الفعل إلى الحتمية العصبية، بل يحاول تفسير كيفية تشكّل الإحساس بالاختيار داخل البنية نفسها، وكيف يُعاد إنتاجه سرديًا بعد تحقق الفعل.

طلال مقصد ـــ فلسفة الضرورة الواعية

يمثل هذا العمل المرحلة المفاهيمية السابقة التي تطورت منها بعض الأسئلة المتعلقة بالبنية، والتشكل، وحدود الإرادة. غير أن الكتاب الحالي لا يعيد طرح تلك الأفكار بصيغتها السابقة، بل يعيد بناءها ضمن إطار بنيوي أوسع يتجاوز ثنائية الحرية والحتمية نحو تحليل شروط إمكان الفعل ذاته.

مراجع علمية وتأطيرية موازية

Daniel Kahneman — Thinking, Fast and Slow

ساهمت أعمال كانيمان في إبراز محدودية الوعي المباشر بآليات القرار، وفي كشف البعد غير الشفاف للعمليات الإدراكية التي تسبق التبرير الواعي للفعل.

Thomas Metzinger — The Ego Tunnel / Being No One

قدّمت أعمال ميتزنغر خلفية مهمة لفهم الذات بوصفها نموذجًا تمثيليًا يُنتجه النظام الإدراكي، لا كيانًا جوهريًا مستقلاً قائمًا بذاته.

Antonio Damasio — The Feeling of What Happens

ساعدت أعمال داماسيو في التفكير في العلاقة بين الجسد والوعي والانفعال، وفي فهم الوعي بوصفه عملية متجسدة ترتبط بتنظيم البنية الحية لا بعقل منفصل عنها.

ما يظهر في الوعي بوصفه "اختيارًا" قد لا يكون بداية الفعل، بل لحظة ظهوره فقط.

فالرغبات لا تتشكل في اللحظة التي نعيها فيها، والقرارات لا تبدأ حين نقول "أريد"، والوعي لا يقف خارج الحدث ليوجهه، بل يصل إليه بعد أن يكون قد بدأ بالتكوّن بالفعل.

ينطلق هذا الكتاب من تفكيك وهم البداية: الفكرة التي تجعل الإنسان يتصور نفسه نقطة أصل لأفعاله. لا ليختزل الفعل إلى حتمية صلبة، بل ليعيد تحليل البنية التي تُنتج الإرادة، والإمكان، والسرد، والإحساس بالحرية نفسه.

إنه محاولة لإعادة التفكير في الإنسان:
لا كفاعل مطلق
ولا كآلة مغلقة
بل كنظام يعيش داخل شروطه، ويعيد بناء معناها باستمرار